مساعٍ تطبيع العلاقات بين مصر وإيران: ترحيب إيراني وشروط مصرية

شيماء المرسي

> إيران تدرك أهمية مصر الجيبوليتيكية ودورها في المنطقة، وأنها يمكن أن تكون طوق نجاة لإيران في منع أي ائتلاف عربي - إسرائيلي يستهدفها في الوقت الراهن. إضافة لكون مصر بلداً مهماً في حسابات ميزان القوى الإقليمية.

بالرغم من أن العلاقات بين القاهرة وطهران قد وصلت في ثلاثينيات القرن الماضي إلى علاقة مصاهرة بين أخر ملوك مصر "الملك فاروق" وولي عهد إيران آنذاك محمد رضا بهلوي (شاه إيران المخلوع فيما بعد)، إلا انها تحولت إلى علاقة قطيعة منذ عام 1979؛ بسبب عدة عوامل، بدأت منذ قبول مصر في عهد الرئيس الأسبق محمد أنور السادات استضافة الشاه محمد رضا بهلوي بعد مغادرته إيران إبان اندلاع الثورة ضده، ثم أخذت عوامل توتر العلاقات بين البلدين بالتراكم بمرور السنين.

منذ ذلك الوقت والعلاقات المصرية - الإيرانية لم تحظ بتحسنٍ نحو التمثيل الدبلوماسي، لاسيما وأن إيران بين الفينة والأخرى تتبنى سياسة الاستفزاز والمُكايدة تجاه مصر، من خلال مساع للتقرب من بعض الحركات والشخصيات المصرية المعارضة للحكومات المصرية المتعاقبة، فإيران أطلقت اسم "خالد الإسلامبولي" على أكبر شوارع العاصمة طهران، والإسلامبولي هو الضابط الذي خطط ونفذ عملية اغتيال الرئيس المصري الأسبق السادات في 1981, ومن ثم تم تنفيذ

حكم الاعدام به في 1982، فضلاً عن قيام مؤسسة رسمية إيرانية تدعى "لجنة تكريم شهداء الحركة الإسلامية العالمية" بانتاج فلم وثائقي يمجد بعملية أغتيال السادات بعنوان "إعدام فرعون".

من ناحية أخرى، كانت السياسات الإيرانية العدائية ضد دول الخليج والمنطقة، سببًا مباشرًا لأن تنأى مصر عن التقارب مع إيران، خاصة وأن مصر اعتبرت تعنت إيران واستمرارها في سياساتها الخارجية الرامية للتدخل في شؤون دول المنطقة، حائلًا دون عودة العلاقات بين البلدين. ومع ذلك، حاول مسؤولو البلدين تحسين العلاقات، وإعادة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، لكن تلك المحاولات لم تحقق تقدماً ملحوظاً في مستوى العلاقات المصرية-الايرانية، ونجحت فقط في إعادة العلاقات الدبلوماسية على مستوى "القائم بالأعمال" في عهد الرئيس المصري الأسبق "محمد حسني مبارك"، حيث تبادلت مصر وإيران منذ ابريل 1991 فتح مكاتب رعاية المصالح في القاهرة وطهران، دون أن تعقب تلك الخطوة أي مسار تصاعدي نحو تحسن العلاقات بين البلدين، أو رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى السفراء إلى الآن.

آفاق التقارب وعوامل التباعد

في الأونة الأخيرة، شهدت المنطقة العربية والنظام الإقليمي العربي تغيرًا في ميزان القوى، وإعادة هيكلة ملحوظة لسياسات القوى المعنية بأزمات المنطقة والمنخرطة فيها بمستويات مختلفة. كان أبرزها استئناف العلاقات الإيرانية-السعودية في 10 مارس 2023, بعد قطيعة وسجال دام نحو سبع سنوات, وبعد جولات حوار سرية وعلنية بوساطات عراقية وعُمانية, امتدت بين عامي 2021 - 2022، للتوافق الدولتان أخيًرا على مبادرة رئيس الصين "تشي جيان بينغ" لتطوير علاقات حسن الجوار وإعادة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين.

على الأرجح أن ذوبان الجليد في العلاقات بين طهران والرياض كان مؤثرًا في المعادلات الإقليمية، وحتى الدولية، لأنه منذ ذلك الوقت، والمنطقة تشهد مزيدًا من الانفراجات، حيث تمكنت سوريا من العودة المشروطة إلى الجامعة العربية بعد أكثر من 11 عاما على تعليق عضويتها. وفي السياق نفسه, شغل ملف العلاقات الإيرانية المصرية مؤخراً الأوساط السياسية, العربية والدولية, لاسيما وأنه يتزامن مع "امتعاض" إسرائيلي من التقارب الأخير بين إيران والبلدان العربية, وتطبيع العلاقات بينهما. مع الأخذ بعين الاعتبار, موقف الحكومة العراقية في إعلانها بأنها في صدد تكرار ما فعلته بين ايران والسعودية, وأداء دور الوسيط للتفاوض بين مصر وايران. ففي 24 ديسمبر 2022 اقترح رئيس الوزرا العراقي "محمد

شياع السوداني" خلال مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة الذي عُقد في العاصمة الأردنية عمان، بدء مباحثات بين مصر وإيران على المستويين الأمني والسياسي بما يؤدي إلى تعزيز العلاقات بين البلدين.

اللافت هنا، ليس الترحيب الإيراني بتلك الخطوة، وإنما عزم إيران على تغيير سياساتها الخارجية تجاه دول المنطقة، إذ تمكنت من ترميم العلاقات المقطوعة مع الإمارات العربية المتحدة والكويت والسعودية، والآن تركز جهودها على إستمالة الجانب المصري. ابتداءً من تصريح عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني "فدا حسين مالكي"، بوجود مفاوضات بين إيران ومصر تجري في العراق، وتوقعه بأستئناف العلاقات الدبلوماسية، وافتتاح السفارتين في كلا البلدين قريباً، كذلك إعلانه عن وجود ترتيبات للقاء بين الرئيس الإيراني "إبراهيم رئيسي" والرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي". وانتهاءً، بتصريح المرشد الأعلى الإيراني "على خامنئي" وترحيبه بوساطة سلطان عُمان "هيثم بن طارق" وتصريحاته برغبة مصر في عودة العلاقات مع إيران. يليه نشر صحيفة "إيران" الحكومية إينفوجراف تناولت فيه التسلسل الزمني للعلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران، والتأثيرات الايجابية المتوقعة لتطبيع العلاقات بين البلدين، مثلاً في قدرتهما سويةً على المساهمة الايجابية لحل الأزمة في اليمن، أو الأزمة السورية -بحسب إدعاء الايرانيين-. وبدون شك أن تصريح المرشد الإيراني حول استئناف العلاقات بشكلٍ كاملٍ بين بلاده ومصر، يتضمن دلالات هامة وسط سيل التصريحات والتسريبات حول المفاوضات الجارية بين البلدين. علاوة على أنه إعلانٌ واضحٌ لتوجهات السياسة الخارجية الايرانية في الوقت الراهن، وتبنيها لسياسة حسن الجوار والتقارب مع دول المنطقة.

هنالك من يرى بأن التحولات الحالية في السياسة الإيرانية الخارجية وميلها نحو التقارب والتطبيع مع الدول العربية، تنطلق من رغبة إيران بالتشويش على محاولات التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية، وسعي إيران لكسر العزلة الدولية والإقليمية التي فُرضت عليها من خلال العقوبات الأمريكية والغربية المرتبطة بملفها النووي.

ولكن الرد المصري على هذه القضية جاء منافيًا لكل تلك التصريحات الإيجابية، حيث قال وزير الخارجية المصري "سامح شكري" في لقاء معه في إحدى الفضائيات المصرية: "ما يُنشر في الإعلام عن وجود مسار تفاوض مصري إيراني، يبدو وكأنه تكهنات وليس له أساس من الصحة". من ذلك يبدو أن الجانب المصري لايزال يتخذ خطواتٍ متأنية في إطار تطبيع علاقته مع إيران، ربما مصر تحتاج وقت أكثر لاختبار صدق النوايا الإيرانية، خصوصًا وأنها أكدت في أكثر من مناسبة على ضرورة تغيير إيران لسياساتها العدائية، من أجل تخفيف حدة التوتر في المنطقة، وتعزيزًا لدعائم الاستقرار والحفاظ على مقدرات الأمن القومي العربي. ما يعني أن عودة العلاقات المصرية-الايرانية مرهونة بالتغيير الحقيقي لسياسات إيران في المنطقة.

التطبيع بين مصر وإيران والحسابات الجيوبوليتيكية

بعدما نجحت إيران في ترميم علاقاتها بدول الخليج، بدى واضحًا أنها ستتجه نحو مصر، فهى لم تعد تستطيع إخفاء مخاوفها تجاه المساعي الأمريكية لتحقيق ائتلاف عربي - إسرائيلي ضد التوغل الإيراني في المنطقة. بدت تلك المخاوف متزامنة مع دعوة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" عام 2018 بإنشاء تحالف أمني أو ما يُعرف "بالناتو العربي" من ست دول خليجية إلى

جانب مصر والأردن، والحلف العسكري سيكون أحد مهامه الرئيسة التصدي للتهديدات الإيرانية في المنطقة. فضلًا عن أن تجديد الرئيس الأمريكي جو بايدن لفكرة "ناتو شرق أوسطي" بالتزامن مع زيارته الأولى للمملكة العربية السعودية في يوليو 2017، دعم شكوك إيران ومخاوفها، لهذا بدأت إيران في إتخاذ خطوات عملية لتحسين علاقاتها بدول المنطقة.

ولأن إيران تدرك أهمية مصر الجيبوليتيكية ودورها في المنطقة، وأنها يمكن أن تكون طوق نجاة لإيران في منع أي ائتلاف عربي - إسرائيلي يستهدفها في الوقت الراهن. إضافة لكون مصر بلداً مهماً في حسابات ميزان القوى الإقليمية. لذا نعتقد أن تصريحات الإستمالة الإيرانية للجانب المصري جاءت في وقتها المناسب بالنسبة للايرانيين، وذلك لإبداء استعداد ايران لاعادة النظر في مواقفها وسياساتها تجاه مصر، وترحيبها بأي خطوة باتجاه تحسين علاقاتها بمصر؛ للحيلولة دون المزيد من اتفاقيات السلام بين الدول العربية وإسرائيل.

من جانب آخر، فأن مصر هي أيضاً تدرك الأهمية الجيوبوليتيكية لإيران، نظرًا لتمركزها في منطقة الخليج من جهة، وكونها عازلًا حيويًا وحساسًا يفصل العالم العربي عن أفغانستان وباكستان من جهة أخرى، فضلاً عن أن إيران لطالما كانت نقطة اشتباك دولي وإقليمي، لاسيما مع توظيف إيران لهذا التميز الجيوبوليتيكي في تحقيق مصالحها، بالطرق السلمية أو العدائية، من خلال استغلال إيران للاضطراب الأمني والسياسي في العراق وليبيا واليمن وقربها الحدودي مع تركيا؛ لكي تقدم إيران نفسها كشريك استراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي، وكمنافساً شرساً للدول الصاعدة في المنطقة، ما يجعلها تصلح-بحسب الرؤية الإيرانية- أن تكون شريك استراتيجي وأمني لمصر أيضاً، خاصة وأن دور مصر الريادي والمحوري معنيّ باستقرار وأمن المنطقة. إذن لا شك أن تخلي إيران عن سياساتها العدائية؛ سيساعد مصر في جهود تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وسيُمهد لمزيدٍ من التقارب والشراكة بين البلدين.

مواقف دولية وإقليمية من التطبيع بين مصر وإيران

يبدو من الوهلة الأولى أن استئناف العلاقات بين البلدين سيُحدث تداعيات مرحلية على المنطقة، خاصة وأن الجانب الإسرائيلي كثف ضرباته العسكرية ضد مواقع المليشيات الإيرانية في سوريا في الفترة الأخيرة، وازدادت خطاباته العدائية تجاه إيران، بالتزامن مع عودة العلاقات بين الرياض وطهران، وأنباء تزايد فرص التوصل لاتفاق بخصوص البرنامج النووي الإيراني بين إيران والولايات المتحدة، على الرغم من نفي إدارة بايدن إحراز أي تقدم كبير في المحادثات مع إيران. كذلك من المُرجح أن التقارب المصري الإيراني سيُشكل تهديدًا فعليًا للمصالح الإسرائيلية وضربة قاسية له. لذا يبدو أن الجانب الإسرائيلي سيقوم بدورٍ ضاغطٍ على الجانب المصري لمنع عملية التطبيع بينه وبين إيران، حتى لو تمكنت الأخيرة من إثبات سياسة حُسن الجوار بدول المنطقة، وتخلصها من سياستها الاستفزازية تجاه مصر.

لكنه على الجانب الأخر سيكون مُرحبًا به من الجانب الروسي والصيني، ومُتناغمًا مع تواجهاتهم في منطقة الشرق الأوسط. وبطبيعة الحال ستكون خطوة نحو إنتهاء نظام القُطب الواحد المُهيمن على العلاقات الدولية، وتحقيقًا للمساعي الروسية الصينية لتكوين عالم مُتعدد الأقطاب من ناحية، والمراهنة على مراكز القوى في الشرق الأوسط وبتصدر من مصر وإيران والسعودية وتركيا من ناحية أخرى، بهدف تحقيق التغيير الراديكالي في النظام العالمي.

كخلاصة، أن الترقب الدولي والإقليمي لعودة العلاقات الإيرانية المصرية يأتي من منطلق اعتباره إختراقًا إقليميًا لتغير مسار الكثير من القضايا في الخليج العربي واليمن ولبنان وسوريا وفلسطين، وسيُمهد لمزيدٍ من الانفراجات المهمة لأزمات المنطقة، التي تعد إيران طرفاً أساسياً في اندلاعها، إبان تبنيها للسياسات العدوانية في المنطقة، مثل الأزمة اليمنية والأزمة السورية، لذلك فأن مستقبل التطبيع بين ايران ودول المنطقة بعامة، ومصر بخاصة، مرهوناً بتغيير إيران لسياساتها العدائية والاستفزازية في المنطقة. ■

شيماء المرسي: باحثة من مصر متخصصة في الشؤون الايرانية، حاصلة على الماجستير في الدراسات الإيرانية من جامعة عين شمس المصرية، تدرس الدكتوراه حالياً في نفس الجامعة، تعمل حالياً في المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية.